

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ صالح الفوزان

الإعلام
بنقد
كتاب الحلال والحرام

بقلم

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
وعضو هيئة كبار العلماء

دار ابن الجوزي

٧ - حكم التصوير

ثم بحث المؤلف موضوع التصوير من صحيفة (٧٢) إلى صحيفة (٨٢) ووقع منه في هذا الموضوع أخطاء كثيرة لا بد من كشفها وبيانها وهي كما يلي:

❖ **الخطأ الأول:** تقسيمه التصوير إلى محرم، وهو التماثيل، ومكروه كراهة تنزيه، وهو المنقوش والمرسوم في الورق واللوحات والجدران، ومباح وهو التصوير الفوتوغرافي، فهذا تقسيم باطل ترده الأدلة الصحيحة الواردة في تحريم التصوير وتحريم استعمال الصور مطلقاً تماثيل كانت أو غير تماثيل منقوشة أو فوتوغرافية. ومن ادّعى التفصيل كالمؤلف فعليه الدليل، ونحن ننقل لك جملة من أقوال الأئمة في ذلك مقرونة بأدلتها.

قال العلامة ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٤/٤٠٣) لما ذكر الكبائر قال:

ومنها تصوير صورة الحيوان سواء كان لها ظل أو لم يكن. اهـ. وقال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٤/٨١) بعد أن ذكر تحريم الصور ما نصه: «ولا فرق في هذا كله بين ما له ظل وما لا ظل له، هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، وبمعناه قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو مذهب الثوري ومالك وأبي حنيفة وغيرهم. وقال بعض السلف: إنما ينهى عما كان له ظل، ولا بأس بالصور التي ليس لها ظل، وهو مذهب باطل^(١)، فإن الستر الذي أنكر النبي ﷺ الصورة فيه لا يشك أحد أنه مذموم

(١) وقول القرضاوي: أن الحافظ تعقب كلام النووي هذا في «الفتح» بأنه مروي بسند صحيح عن القاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ومن أفضل أهل زمانه؛ - هذا القول مردود بأميرين:

أولاً: أن الحافظ يؤيد كلام النووي هذا كما نقلنا عنه في هذه الصفحة التي تلي هذه. ثانياً: وثم ماذا؟ إذا صح هذا القول عن محمد بن القاسم وهو مخالف لحديث رسول الله ﷺ؛ فكل ما خالف الحديث فهو مردود على قائله كائناً من كان.

وليس لصورته ظل مع ما في الأحاديث المطلقة في كل صورة». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٨٤/١٠) بعد ذكره لمخلص كلام النووي هذا: قلت: ويؤيد التعميم فيما له ظل، وما لا ظل له ما أخرجه أحمد من حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أيكم ينطلق إلى المدينة فلا يدع بها وثناً إلا كسره ولا صورة إلا لطخها - أي طمسها - ...» الحديث، وفيه: «من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ»^(١). اهـ. وقال الحافظ في «فتح الباري» (٣٩٠/١٠) في أثناء كلامه على حديث عائشة: «إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة»^(٢)، قال: ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم الصور أن تكون الصور لها ظل أو لا، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة. اهـ.

وقال الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٠٨/٢) في أثناء كلامه على حديث ابن عمر: «الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة»^(٣)، وحديث ابن عباس: «كل مصور في النار»^(٤)، قال: الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات للتوعد عليه بالتعذيب بالنار وبأن كل مصور من أهل النار، ولورود لعن المصورين في أحاديث أخر^(٥)، وذلك لا يكون إلا على محرم متبالغ في القبح... إلى أن قال: وظاهر قوله: (كل مصور) وقوله: (بكل صور صورها)^(٦) أنه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له جرم مستقل، ويؤيد ذلك ما في حديث عائشة المتقدم^(٧) من التعميم، ثم ذكر أحاديث

(١) رواه أحمد (٨٧/١)، وعبد الله في «الفضائل» (١٢٣٠)، والطيالسي (٩٦)، وأبو يعلى (٥٠٦)، قال المنذري (٢٢/٤): إسناده جيد.

(٢) رواه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة.

(٣) رواه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) من حديث ابن عمر.

(٤) رواه مسلم (٢١١٠)، وأصله في البخاري (٢٢٢٥) من حديث ابن عباس.

(٥) انظر: «صحيح البخاري» (٥٣٤٧) من حديث أبي جحيفة.

(٦) هو من حديث ابن عباس عند مسلم (٢١١٠).

(٧) انظر: «صحيح مسلم» (٢١٠٤، ٢١٠٧) من حديث عائشة.

بمعناه ثم قال: فهذه الأحاديث قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستقل لأن اسم الصورة صادق على الكل، إذ هي كما في كتب اللغة: الشكل، وهو يقال لما كان منها مطبوعاً على الثياب شكلاً. اهـ.

وبما ذكرنا من الأحاديث وكلام أهل العلم عليها تبطل دعوى المؤلف، أنه ليس هناك نص صحيح سليم من المعارضة يدل على حرمة الصور المنقوشة في الثياب والبسط والجدران والمرسومة في لوحات، وكذا تبطل دعواه إباحة التصوير الفوتوغرافي؛ إذ التصوير الفوتوغرافي أبلغ في المضاهاة من الصور المنقوشة والمرسومة، فهو أولى بالتحريم^(١)، وإليك بعض ما قاله العلماء في تحريم هذا النوع، قال الشيخ مصطفى الحمامي في كتاب «النهضة الإصلاحية» (٢٦٤، ٢٦٥) ما نصه: «وإني أحب أن تجزم الجزم كله أن التصوير بآلة التصوير (الفوتوغراف) كالتصوير باليد تماماً، فيحرم على المؤمن تسليطها للتصوير ويحرم عليه تمكين مسلطها لالتقاط صورته بها؛ لأنه بهذا التمكين يعين فعلاً على فعل محرم غليظ، وليس من الصواب في شيء ما ذهب إليه أحد علماء عصرنا هذا من استباحة التصوير بتلك الآلة، بحجة أن التصوير ما كان باليد والتصوير بهذه الآلة لا دخل لليد فيه فلا يكون حراماً، وهذا عندي أشبه بمن يرسل أسداً مفترساً فيقتل من يقتل، أو يفتح تياراً كهربائياً يعدم كل من مر به، أو يضع سمّاً في طعام فيهلك كل من تناول من ذلك الطعام؛ فإذا وجه إليه اتهام بالقتل قال: أنا لم أقتل إنما قتل السم والكهرباء والأسد، ويردف قوله هذا بحجة: هي أن القتل لا يكون قتلاً إلا إذا كان باليد، وأنا ما مددت يدي إلى أولئك الموتى فكيف ينسب إليّ قتلهم؟ والذي يقال لهذا: إن القتل أن تزهد الروح بأي وسيلة من وسائل القتل، ومن الوسائل القاتلة السم والكهرباء والسبع، فعلى من سلطها إثم

(١) ومن عجيب أمره أنه يقصر التحريم على التماثيل، ويستدل بالأحاديث التي فيها تحريم التصوير مطلقاً تماثيل أو غير تماثيل مرسومة أو فوتوغرافية. فهو يقصر دلالة العمومات ويخصصها ببعض مدلولاتها من غير مستند شرعي.

القتل وإن لم يمد يده. فكذلك التصوير المراد منه إيجاد الصورة، والبلاء كله في الصورة؟ وحضرة مولانا رسول الله ﷺ لم يغضب إلا لوجود الصورة^(١)، ولم يخبر أن الملائكة لا تدخل البيوت التي فيها الصورة^(٢)، إلا لوجود الصورة، ولم يفرق ﷺ بين صورة وصورة، بل جعل مناط النهي الصورة التي تشبه أي حيوان فإنه الذي له الحياة فيقال لفاعل مشابهه: «أحيه»^(٣)؛ أي: انفخ الروح فيه. أما الشجر وغيره من الجمادات والنباتات فلا يقال فيها ذلك. على أنني أقول: إن هذه الآلة المصورة لا يتضح ما صورته، ويحكم عليه بأنه صورة بمجرد توجيهها إلى ما يراد تصويره حتى يقال: إنه لا دخل للإنسان فيه، بل للمصور بعد ذلك التوجيه أعمال كثيرة حتى تتضح الصورة، ولولا تلك الإجراءات ما اتضحت صورة ولا كان تصوير. بل له شروط خاصة يستوفيها وقت توجيه آلة التصوير، ولولا هذه الشروط لاستحال أن تكون صورة. وإذا كيف لا يكون الإنسان مصوراً إذا كان تصويره بسبب تلك الآلة؟ وكيف ينفي عنه حرج التصوير^(٣)؟ إلى أن قال: ولو شئت لقلت: أن

-
- (١) رواه مسلم (٢١٠٤، ٢١٠٧)، من حديث عائشة، ومسلم (٢١٠٥) من حديث ميمونة.
 والبخاري (٣٢٢٥)، ومسلم (٢١٠٦) من حديث أبي طلحة.
 (٢) هو في حديث عائشة عند مسلم (٢١٠٤، ٢١٠٧).
 ورواه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) من حديث ابن عمر.
 (٣) الذين يبيحون التصوير الفوتوغرافي يقولون: إن المصور حقيقة هو الذي يرسم الصورة، أما الفوتوغراف فهو عبارة عن نقل الصورة التي خلقها الله بواسطة الآلة، والجواب عن ذلك:

- ١ - ما دتم تسمون ذلك تصويراً، أو تسمون فاعله مصوراً فهو داخل في عموم المصورين^(١) الذين لعنهم رسول الله ﷺ، ولا بد لكم من تسميته مصوراً.
- ٢ - المصور بالآلة الفوتوغرافية له عمل وله قصد من استخراج الصورة، فهو يصوب آلة التصوير لالتقاط الصورة، ثم يقوم بعد ذلك بعملية تحميضها، لتظهر على الشكل الذي يريدها أن تكون عليه، وهذه أعمال لا تقل عن عمل الذي يرسم بيده والقصد من ذلك إيجاد الصورة، وإن اختلفت الوسيلة فهما في الحكم سواء.

(١) رواه البخاري (٥٣٤٧) من حديث أبي جحيفة.

عذاب المصور بتلك الآلة سيكون أضعاف أضعاف ما يصوره المصور بيده. بل الذي تصوره آلة التصوير في لحظة يمكث المصور بيده سنين في تصويره، والعذاب على قدر الإنتاج في التصوير، وذلك أنك تفهم أن تصوير صورة واحدة معصية كبرى واحدة، فإذا انضم إليها تصوير صورة ثانية كانت معصية ثانية، وهكذا كلما كثرت الصور المصورة كلما كثرت آثام المصور. وأنت تعلم أن العذاب يكون على قدر الآثام، فكلما كثرت كلما اشتد العذاب وطال. وأنت تعرف أن المصورين بالآلة المصورة، ينقلون عشرات الآلاف من الصور في مرة واحدة من توجيههم تلك الآلة، كالذين يتعرضون لأخذ المجامع العظيمة كمجامع الأعياد ومجامع المشيعين لجنازات الوجهاء من الناس خصوصاً إذا كانوا ممتازين. فهؤلاء وأمثالهم من المصورين لا يعلم إلا ربنا ما يستحقونه من عذاب، لكثرة ما يصورونه من صور. اهـ. وهو كما ترى من وضوحه في الرد على المؤلف وأمثاله ممن يبيح التصوير الفوتوغرافي^(١)، ويخرجه من عمومات الأدلة بلا دليل.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية رَحِمَهُ اللهُ فِي رسالة له:

ومن أعظم المنكرات تصوير ذوات الأرواح واتخاذها واستعمالها ولا فرق بين المجسدة وما في الأوراق مما أخذ بالآلة. اهـ.

والمستفاد من مجموع الأحاديث شدة وعيد المصورين بالنار وباللعن وأنهم من أظلم الظالمين. وإن التصوير حرام بجميع أنواعه وعلى أي وجه كان للإتيان بصيغ العموم مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كل مصور في

(١) ومن كلامه المضحك المبكي في هذا الموضوع قوله في صفحة (٨١): أما الصور الشمسية التي تؤخذ بالآلة الفوتوغرافيا فهي شيء مستحدث لم يكن في عصر الرسول ولا سلف المسلمين، فهل ينطبق عليها ما ورد في التصوير والمصورين؟... إلى آخر اعتراضاته. فنقول له: هل ترى أن النصوص مقصورة على ما في عصر الرسول ﷺ؟ فهذا وصف للشريعة بالقصور وكفى به إثماً مبيناً. إن نصوص الشريعة في التصوير، وفي غيره عامة وشاملة لكل ما يجد، وما يستحدث إلى يوم القيامة، وإن اختلفت الوسائل؛ فالحكم لا يختلف.

النار»^(١)، وقوله: «من صور صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح»^(٢)، وقوله: «إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة»^(٣)، فأتى بلفظ (كل) و(من) و(الذين) وكلها من صيغ العموم؛ فأين يذهب من أباح شيئاً من أنواع التصوير وقسمه إلى محرم ومكروه ومباح؟ والله المستعان^(٤).

الخطأ الثاني: استدلال المؤلف على عدم تحريم ما عدا التماثيل من الصور بالاستثناء الوارد في حديث زيد بن خالد وحديث أبي طلحة من قوله: «إلا رقماً في ثوب»^(٥)، وقد أجاب النووي رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن هذا الاستدلال في «شرحه على صحيح مسلم» (٨٥/١٤) حيث قال: هذا يحتج به من يقول بإباحة ما كان رقماً مطلقاً، وجوابنا وجواب الجمهور عنه: أنه محمول على رقم على صورة الشجر وغيره مما ليس بحيوان، وقد قدمنا أن هذا جائز عندنا. اهـ.

(١) رواه مسلم (٢١١٠)، وأصله في البخاري (٢٢٢٥).

(٢) رواه البخاري (٥٩٦٣)، ومسلم (٢١١٠).

(٣) رواه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨).

(٤) لكن مع كثرة الأحاديث الواردة في تحريم التصوير بجميع أنواعه يقول القرضاوي في صفحة (٧٩): ولا يعكر على هذا المذهب (مذهب القائلين بإباحته ما عدا التماثيل) إلا حديث عائشة عند الشيخين^(١): (إنها اشترت نمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل...). الحديث، ثم أخذ يدفعه، وكأنه تعامى عن بقية الأحاديث وتجاهلها. وهذا تلبيس لا يخفى على الباحثين عن الحقيقة. ثم يتناقض فيورد في صفحة (٨٢، ٨٣) أحاديث بمعنى حديث عائشة هذا دون شعور منه أنها ترد عليه. لأن الرسول ﷺ علق الحكم على التصوير بأي وسيلة كان باليد أو بالآلة، وسواء كانت الصورة لها ظل أو ليس لها ظل، كما علق قصر الصلاة والفطر على السفر دون نظر إلى أداة السفر، سواء كان على دابة أو سيارة أو طائرة أو على الأقدام. لأن الرسول ﷺ أوتي جوامع الكلم، فألفاظه تتناول ما في عصره، وما جَدَّ بعده إلى يوم القيامة.

(٥) رواه البخاري (٣٢٢٦)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث أبي طلحة، وزيد بن خالد.

(١) رواه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧).

وقال الحافظ ابن حجر^(١): ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل له حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن. اهـ.

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز في «الجواب المفيد في حكم التصوير»: وأما قوله في حديث أبي طلحة وسهل بن حنيف^(٢): «إلا رقماً في ثوب»؛ فهو استثناء من الصور المانعة من دخول الملائكة لا من التصوير، وذلك واضح من سياق الحديث، والمراد بذلك إذا كان الرقم في ثوب ونحوه بسيط ويمتنع، ومثله الوسادة الممتهنة؛ كما يدل عليه حديث عائشة المتقدم في قطعها الستر وجعله وسادة أو وسادتين^(٣). وحديث أبي هريرة وقول جبريل للنبي ﷺ: «فمر برأس التمثال الذي في البيت يقطع فيصير كهيئة الشجرة، ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطئان»^(٤)، ففعل ذلك النبي ﷺ. ولا يجوز حمل الاستثناء على الصورة في الثوب المعلق أو المنصوب على باب أو جدار ونحو ذلك، لأن أحاديث عائشة صريحة في منع مثل هذا الستر ووجوب إزالته أو هتكه، كما تقدم ذكرها بألفاظها، وحديث أبي هريرة صريح إن مثل هذا الستر مانع من دخول الملائكة حتى يبسط أو يقطع رأس التمثال الذي فيه فيكون كهيئة الشجرة، وأحاديثه عليه الصلاة والسلام لا تتناقض بل يصدق بعضها بعضاً، ومهما أمكن الجمع بينها بوجه مناسب ليس فيه تعسف وجب، وقدم على مسلكي الترجيح والنسخ؛ كما هو مقرر في علم الأصول ومصطلح الحديث، وقد أمكن الجمع بينها هنا بما ذكرنا فله الحمد. اهـ.

(١) «الفتح» (٣٩١/١٠).

(٢) هو في البخاري (٣٢٢٦)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث أبي طلحة وزيد بن خالد. وهو في الترمذي (١٧٥٠) من طريق مالك في «الموطأ» (١٧٣٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٣) انظر: «صحيح مسلم» (٢١٠٧) من حديث عائشة.

(٤) رواه الترمذي (٢٨٠٦)، وقال: حسن صحيح. وأبو داود (٤١٥٨)، والنسائي (٩٧٩٣)، وأحمد (٣٠٥/٢)، وصححه ابن حبان (٥٨٥٣).

الخطأ الثالث: قول المؤلف عن الصور الفوتوغرافية أنها لا تتحقق فيها علة المضاهاة التي نصت عليها بعض الأحاديث^(١)! وهذا لا شك قول باطل ومغالطة واضحة فإن المضاهاة في هذه الصور الفوتوغرافية حاصلة أكثر من حصولها في غيرها من الصور غير الفوتوغرافية، وهي تؤخذ غالباً لتطبيقها على الشخص المصور لئلا يحصل اشتباه بينه وبين غيره؛ لأن شبهه وشكله منعكس فيها، وهذا هو معنى المضاهاة، والصورة في اللغة هي الشكل؛ كما تقدم في كلام الشوكاني. فصارت المضاهاة حاصلة فيها لا محالة. لأن الآلة الفوتوغرافية تنقل شكل المصور وهيئته، وتثبت ذلك على الورقة ونحوها كعمل الرسام وأبلغ.

ونحن نسأل المؤلف: ما الذي يخرج الصور الفوتوغرافية من عموم النصوص المانعة من الصور ما دام أنها تسمى صوراً لا محالة، ويسمى عملها تصويراً، ويسمى الذي يعملها مصوراً؟

الخطأ الرابع: استدلال المؤلف على عدم تحريم الصور ما عدا التماثيل بحديث عائشة، قالت: كان لنا ستر فيه تمثال طائر، وكان الداخل إذا دخل استقبله. فقال رسول الله ﷺ: «حولي هذا فإني كلما دخلت فرأيت ذكرك الدنيا»^(٢). قال المؤلف: فلم يأمرها بقطعه، وإنما أمرها بتحويله من مكانه في مواجهة الداخل إلى البيت، إلى أن قال: وبهذا يتبين أن رسول الله ﷺ أقر في بيته وجود الستر فيه تمثال، ووجود قرام فيه تصاوير. اهـ.

(١) انظر تفسيره المضاهاة حيث يقول في ص (١١٢) ط ثامنة: «وقريب من ذلك من صور ما لا يعبد قاصداً بتصويره مضاهاة خلق الله، أي مدعيًا: أنه يخلق ويبدع كما يخلق الله جلّ وعلا؛ فهو بهذا القصد يخرج من دين التوحيد». اهـ. وهذا تفسير من عنده، لا مجرد التصوير مضاهاة قصدها المصور أو لم يقصدها، فليس من شرط ذلك أن يدعي أنه يخلق ويبدع كما يخلق الله جلّ وعلا. فمعنى المضاهاة إيجاد صورة تشبه شيئاً من ذوات الأرواح سواء رسم تلك الصورة بيده أو التقطها بآلته والتفريق بينهما في الحكم مغالطة. فكل منهما يوجد بعمل الإنسان، وكل منهما يحرم تعليقه ونصبه على الحيطان، وكل منهما يمنع دخول الملائكة البيت الذي هو فيه.

(٢) رواه مسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة.

ويجاب عن هذا الاستدلال بما قاله النووي رحمته الله في «شرح صحيح مسلم» (١٤/٨٧): من أنه محمول على أنه كان قبل تحريم اتخاذ ما فيه صورة؛ فلهذا كان رسول الله ﷺ يدخل ويراه ولا ينكره قبل هذه المرة الأخيرة. اهـ. ويؤيد ما ذكره الإمام النووي أن مسلماً أورد في صدر الباب حديث عائشة^(١) الذي فيه تحريم الصورة مطلقاً، وساق ما بعده ليشير إلى أن العمل على الأول، وهذه طريقة مسلم في «صحيحه» أنه يقدم في الباب ما عليه العمل، ويذكر بعده ما فيه علة أو لحقه الترك^(٢).

الخطأ الخامس: في هذا الموضوع زعم المؤلف أن تشديد الرسول ﷺ في شأن الصور كان في أول الأمر، لقرب عهدهم بالشرك، فلما استقرت عقيدة التوحيد رخص في الصور التي لا جسم لها.

ونحن نطالب فضيلته أن يأتي بدليل على هذا الزعم الذي زعمه. ومن أين له الدليل؟ والأدلة متضافرة على رده وإبطاله، حيث تدل على تحريم التصوير وتحريم الصور مطلقاً في جميع الأوقات وفي جميع أنواع التصوير. قال ابن دقيق العيد في «شرح العمدة» (٣/٢٥٦) بحاشية الصنعاني مجيباً عن هذا الزعم: «ولقد أبعد غاية البعد من قال: إن ذلك محمول على الكراهة، وأن التشديد كان في ذلك الزمان لقرب عهد الناس بعبادة الأوثان، وهذا الزمان حيث انتشر الإسلام وتمهدت قواعده فلا يساويه في هذا التشديد». هذا أو معناه، وهذا القول عندنا باطل قطعاً، لأنه قد ورد في الأحاديث الإخبار عن أمر الآخرة بعذاب المصورين وأنهم يقال لهم: «أُحيوا ما خلقتهم»^(٣)، وهذه علة مخالفة لما قاله هذا القائل، وقد صرح بذلك في

(١) «صحيح مسلم» (٢١٠٤) كتاب اللباس والزينة، ٢٦ - باب تحريم تصوير صور الحيوان.

(٢) يعرف هذه الطريقة عند مسلم رحمته الله من دَقَّقَ النظر في «صحيحه»، وتتبع ترتيبه الأحاديث والروايات.

(٣) رواه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة. والبخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) من حديث ابن عمر.

قوله ﷺ: «المشبهون بخلق الله»^(١)، وهذه علة عامة مستقلة مناسبة ولا تخص زماناً دون زمان، وليس لنا أن نتصرف في النصوص المتظاهرة المتظاهرة بمعنى خيالي، يمكن أن يكون هو المراد مع اقتضاء اللفظ التعليل بغيره وهو التشبه بخلق الله. اهـ. قال المحشي الأمير الصنعاني: (أقول: لقد صدق، وهل بعد اللعن والإخبار بأنه أشد الناس عذاباً من مستروح لهذا القائل؟ وقد أصاب الشارح بقوله: «إنه قول باطل». اهـ.

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «مسند الإمام أحمد» (١٢/ ١٤٩، ١٥٠) مجيباً على ذلك أيضاً: وفي عصرنا هذا كنا نسمع عن أناس كبار ينسبون إلى العلم ممن لم ندرك أن نسمع منهم أنهم يذهبون إلى جواز التصوير كله بما فيه التماثيل الملعونة...، إلى أن قال: وكان من حجة أولئك أن تأولوا النصوص بربطها بعلة لم يذكرها الشارع ولم يجعلها مناط التحريم، هي - فيما بلغنا - أن التحريم إنما كان أول الأمر لقرب عهد الناس بالوثنية، أما الآن وقد مضى على ذلك دهر طويل، فقد ذهبت علة التحريم ولا يخشى على الناس أن يعودوا لعبادة الأوثان. ونسي هؤلاء ما هو بين أيديهم من مظاهر الوثنية الحقة بالتقرب إلى القبور واللجوء إليها عند الكروب والشدائد، وأن الوثنية عادت إلى التغلغل في القلوب دون أن يشعر أصحابها. بل نسوا نصوص الأحاديث الصريحة في التحريم، وعلة التحريم، وكنا نعجب لهم من هذا التفكير العقيم والاجتهاد الملتوي، وكنا نظنهم اخترعوا معنى لم يسبقوا إليه وإن كان باطلاً ظاهر البطلان، حتى كشفنا بعد ذلك أنهم كانوا في باطلهم مقلدين وفي اجتهادهم واستنباطهم سارقين؛ فرأينا الإمام الحافظ الحجة ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ يحكي مثل قولهم ويرده أبل وبأقوى حجة (ثم ساق كلام ابن دقيق الذي نقلناه قريباً) ثم قال: هذا ما قاله ابن دقيق العيد منذ أكثر من ٦٧٠ سنة يرد على قوم تلاعبوا بهذه النصوص في عصره أو قبل عصره، ثم يأتي هؤلاء المفتون المضللون وأتباعهم

(١) رواه نحوه البخاري (٢١٠٧)، ومسلم (٥٩٥٤).

المقلدون الجاهلون، يعيدونها جذعة، ويلعبون بنصوص الأحاديث كما لعب أولئك من قبل. اهـ.

فتبين مما تقدم أن التصوير بجميع أنواعه تماثيل أو غير تماثيل منقوشاً باليد أو فوتوغرافياً مأخوذاً بالآلة؛ كله حرام، وإن كل من حاول إباحة شيء منه فمحاولته باطلة وحجته داحضة. والله المستعان.